مجلس الأمن

السنة الخامسة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٢٦٨**

الجمعة ٥ شباط/فبراير ٢٠١٠، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد آرو	(فرنسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركن
	أوغندا	السيد لوكويا
	البرازيل	السيدة فيوتي
	البوسنة والهرسك	السيد باربالیتش
	تركيا	السيد أباكان
	الصين	السيد ليو زنمين
	غابون	السيد مونغارا – موسوتسي
	لبنان	السيد سلام
	المكسيك	السيد هلر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد بارهام
	النمسا	السيد ماير هارتنغ
	نيجيريا	السيدة أوغوو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ديكارلو
	اليابان	السيد تاكاسو

جدول الأعمال

إحاطة إعلامية يقدمها الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

الرجاء إعادة الاستعمال

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

الإعراب عن الشكر للرئيس السابق

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بما أن هذه أول جلسة يعقدها مجلس الأمن في شهر شباط/فبراير، أود باسم المجلس، أن أشكر سعادة السفير تشانغ يسوي، الممثل الدائم للصين، وكامل فريقه، على خدمتهم في رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

إحاطة إعلامية يقدمها الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا

الرئيس (تكلم بالفرنسية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، وما لم يكن هناك اعتراض، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى معالي السيد كانات سودابابيف، الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ووزير الدولة ووزير الخارجية في كازاخستان.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

باسم مجلس الأمن، أرحب ترحيبا حارا بمعالي السيد كانات سودابابيف وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية يقدمها السيد كانات سودابابيف، الذي أعطيه الكلمة.

السيد سودابابيف (تكلم بالروسية): يسرني كثيرا أن أمثل أمام المجلس ليس بصفتي رئيس وزارة الخارجية في كازاخستان فحسب، ولكن أيضا بصفتي الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وأود أن أشكر الأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع لها على اهتمامهما الوثيق والمتواصل بأنشطة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

من المعروف جيدا أن المنظمة، بدولها المشاركة البالغ عددها ٥٦، هي أكبر هيكل أمني في المنطقة الأوروبية – الأطلسية والمنطقة الأوروبية الآسيوية. وكان القرار الذي اتخذته بالإجماع الدول الـ ٥٦ المشاركة في المنظمة بترشيح كازاخستان لرئاستها اعترافا موضوعيا بالإنجازات الهائلة لشعبنا، خلال فترة استقلالنا القصيرة، في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لبلدنا في ظل القيادة المتميزة لأول رئيس لنا، السيد نور سلطان نزاربايف.

كما نعتقد أن قرار المنظمة لا يقل أهمية بالنسبة للمنظمة نفسها حيث ترأسها الآن، لأول مرة، دولة من آسيا الوسطى وجمهورية من جمهوريات مرحلة ما بعد الاتحاد السوفياتي. وينبع الجزء الأكبر من الزخم الحالي للمنظمة من بروز القطاع الآسيوي. ولذلك أبدت المنظمة رغبة عامة في التقريب بين البلدان الواقعة شرق فيينا وغربها وتكييف نفسها مع الوقائع الحالية.

وعرض الرئيس نزاربايف، في كلمته أمام اجتماع المجلس الدائم للمنظمة في فيينا في ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠، استراتيجية وأولويات رئاسة كازاخستان الحالية للمنظمة.

والأهم من ذلك هو أننا سنتشبث بحزم بالمبادئ والقيم الأساسية لهذه المنظمة. وتعتبر الرئاسة الحالية أن مهمتها الرئيسية تكمن في تعزيز الامتثال التام للمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة ووثيقة هلسنكي النهائية.

كما ننوي العمل على تعزيز منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بكل السبل الممكنة، وتحسين فعاليتها وقدرتها على الاستجابة بصورة كافية للتحديات والتهديدات الناشئة.

ونحن عاقدون العزم، خلال رئاستنا، على تعزيز التوازن بين أبعاد منظمة الأمن والتعاون في أوروبا الثلاثة كافة – أي السياسية والعسكرية، الاقتصادية والبيئية، والبشرية – مما سيساعدنا ليس على معالجة الأعراض فحسب بل أيضا أسباب المشاكل المتعلقة بالأمن.

وسيرهن تنفيذ أولوياتنا إلى حد بعيد بقدرتنا على التغلب على أزمة الثقة المؤسفة الناجمة عن خلافات ومخلفات الحرب الباردة التي لا تزال قائمة في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وفي هذا الصدد، نعلق آمالا عريضة على مواصلة عملية كورفو، التي كشفت عن عدم الرضا بصورة عامة على الحالة الراهنة في المنطقة الخاضعة لمسؤولية المنظمة. وننوي تعزيز دور منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في الهيكل الأمني الأوروبي. وفي هذا السياق، نتفق مع ضرورة مناقشة مبادرة الاتحاد الروسي المتعلقة بإبرام معاهدة بشأن الأمن الأوروبي.

وينبغي أن تصبح منظمة الأمن والتعاون في أوروبا محفلا مجدياً للأمن المشترك في المنطقة الخاضعة لمسؤوليتها. وسيتيح لنا إجراء حوار هادف فرصة لتعزيز علاقات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا مع الأمم المتحدة، وفقا لمنهاج الأمن التعاوني لعام ١٩٩٩. ونعول على إسهام الأمم المتحدة وهياكلها في هذه العملية.

وستحاول كازاخستان، باعتبارها رائدة معترفا بها في العملية العالمية لعدم الانتشار، زيادة إسهام منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في تحقيق أهداف قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤). ونشيد بنتائج مؤتمر قمة مجلس الأمن بشأن عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي، التي عقدت في أيلول/سبتمبر، واتخذت القرار ١٨٨٧ (٢٠٠٩) بالإجماع.

وبصفتنا الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، نرحب بالمحادثات بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة بشأن إبرام معاهدة جديدة لتخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية. ونعرب عن أملنا في نجاح مؤتمر القمة العالمي بشأن الأمن النووي والمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ونؤكد مجددا على التزام منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بالحفاظ على النظام الأوروبي المعني بتحديد الأسلحة التقليدية وتدابير بناء الثقة والأمن. ونأمل أن يشهد عام ٢٠١٠ إحراز التقدم صوب بدء نفاذ اتفاق تعديل معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا.

وفي اجتماع المجلس الوزاري لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، اتفقت الدول المشاركة على تعميق تعاونها في مكافحة الإرهاب، وتكديس وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والهجرة غير القانونية، والاتجار بالأسلحة والمخدرات والبشر. ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا على استعداد للإسهام في جهود الأمم المتحدة على تلك المسارات، ولتحديد سبل جديدة لزيادة القيمة المضافة.

وسيشكل المؤتمر المقبل بشأن منع الإرهاب، الذي سيعقد في أستانا في تشرين الأول/أكتوبر، إسهاما ملموسا في الجهود الرامية إلى مواجهة التهديدات والتحديات عبر الوطنية، بما في ذلك الإرهاب، والتطرف الديني، والاتجار غير المشروع بالمخدرات، والجريمة المنظمة. وستواصل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا دعوة الدول المشاركة فيها إلى المصادقة على اتفاقيات الأمم المتحدة ذات الصلة وتنفيذ قرارات مجلس الأمن، مثل القرارات المتعلقة بمكافحة

الإرهاب، وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وستبذل كازاخستان جهدا للإسهام، قدر استطاعتها، في تسوية الصراعات التي طال أمدها، وتقع ثلاثة منها في منطقة الاتحاد السوفياتي السابق. وبالنظر إلى ما تشاطره كازاخستان من تاريخ وأوجه التقارب الثقافي مع جميع الأطراف في الصراعات، فضلا عن المكانة المرموقة والثقة اللتين يحظى بهما الرئيس نزاربابييف في رابطة الدول المستقلة، فإننا نأمل أن نضفي بعض الزخم على جهود جميع شركائنا المشاركين في تلك العملية المعقدة.

وسيكون ذلك هو هدف الزيارة التي من المقرر أن أقوم بها، بصفتي الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، في ١٥ شباط/فبراير، إلى جنوب القوقاز، حيث ستشارك منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة إلى جانب الاتحاد الأوروبي في رئاسة محادثات جنيف. وتكتسي مواصلة توثيق التنسيق فيما بين جميع الأطراف الثلاثة أهمية بالغة في الجهود الرامية إلى تعزيز الاستقرار في الصراعات بجنوب القوقاز، ولإيجاد الظروف المؤدية إلى تسويتها بطريقة سلمية.

وفي كوسوفو ستواصل بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، خلال عام ٢٠١٠، تنفيذ ولايتها باعتبارها جزءا لا يتجزأ من بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، عملا بالقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). وتشيد منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بنتائج المؤتمر الإقليمي لتحالف الحضارات التابع للأمم المتحدة، الذي عقد في سارايفو في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، واعتمد الاستراتيجية الإقليمية للحوار بين الثقافات والتعاون في جنوب شرق أوروبا.

ويبدو أن تعزيز التنسيق بين مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى في عشق أباد بتركمانستان، والتواجد الميداني لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا يشكل مجالا واعدا للتفاعل في منطقة آسيا الوسطى. وعلى نحو عام، فإن رصد وتحديد أي بوادر أو عوامل منذرة باحتمال تصعيد الصراعات التي طال أمدها، فضلا عن استخدام الآليات الوقائية للمشاورات السياسية في إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ستصبح أداة رئيسية خلال رئاستنا.

ونعتقد أن زيادة الاستخدام الفعال لقدرات منظمات مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا سيساعد الأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع لها على تفادي التهديدات الأمنية المحتملة والتصدي لها بقدر أكبر من الفعالية. فمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية الإقليمية، بما لديها من موارد فريدة وما تتسم به من مزايا وفهم جيد للحالة في الميدان، تضطلع بدور هام في المجال الأمني. وقد تم تسليط الضوء على هذه النقطة في المناقشة المواضيعية التي عقدها مجلس الأمن في كانون الثاني/يناير في ظل الرئاسة الصينية، وأثمرت تبادلا مجديا للآراء بشأن الدفع قدماً بالتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلم والأمن العالميين.

وتكمن إحدى الأولويات القصوى للرئيس الحالي، بطبيعة الحال، في تعزيز مشاركة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في تحقيق الاستقرار في أفغانستان. وننوي تركيز جهود المنظمة على تحسين حماية حدود أفغانستان مع جيرانها في منطقة آسيا الوسطى، بما في ذلك من خلال تدريب الموظفين الأفغان في كلية موظفي إدارة الحدود التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في طاجيكستان، ومركز التدريب للدائرة الحكومية للجمارك التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في قيرغيزستان.

وعلى مدى هذه السنوات، قدم بلدنا دعما فعالا للقوة الدولية للمساعدة الأمنية. وفي ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، وقعنا على اتفاق بشأن المرور البري العابر لشحنات منظمة حلف شمال الأطلسي. وقد وُقّعَ على هذه الاتفاقات مع إسبانيا وألمانيا والولايات المتحدة وفرنسا. وفي الوقت ذاته، فإن كازاخستان على اقتناع بأنه من المستحيل كفالة انتقال ذلك البلد إلى حياة سلمية وبناءة من خلال الوسائل العسكرية وحدها. وقد حان الوقت للقيام بتوسيع كبير للبعد الإنساني لجهودنا المشتركة، على نحو ما أكدت عليه نتائج مؤتمر لندن بشأن أفغانستان.

ولذلك السبب خصصت كازاخستان، على مدى السنوات القليلة الماضية، ٤ ملايين دولار لإعادة بناء المدارس والمستشفيات والطرق، ووفرت قدرا هائلا من الأغذية والمساعدات الإنسانية، وقدمت مساهمة بمقدار مليون دولار إلى صندوق خاص للتضامن الإسلامي، وسيستخدم جزء منها لإعادة تأهيل أفغانستان. ونحن على استعداد أيضا لتوفير القمح، والأسمدة المعدنية، والمعدات الزراعية، ومواد البناء وغيرها من السلع.

وفي هذا الصدد، ندعو المانحين الدوليين إلى استخدام إمكانات كازاخستان الهائلة في هذا المجال. فتدريب الموظفين الوطنيين أمر أساسي لإعادة تأهيل أفغانستان وضمان مستقبلها. وسنبدأ هذا العام في تنفيذ اتفاق بين كازاخستان وأفغانستان ينص على تدريب ١ ٠٠٠ من الموظفين الفنيين الأفغان في المؤسسات التعليمية في كازاخستان. وعلى الرغم من تداعيات الأزمة المالية العالمية، خصصت كازاخستان ٥٠ مليون دولار لذلك الغرض.

وعلى نحو عام، تنوي كازاخستان الاستفادة الكاملة من قدرات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وإمكاناتها. والتفاعل الوثيق بين منظمتنا والأمم المتحدة، باعتبارها المنسق الرئيسي للعمليات الدولية في أفغانستان، يصب في مصلحتنا المشتركة. وسوف يتم تنفيذ جميع مبادرات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا من خلال التنسيق التام مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وغيرها من الكيانات الأخرى.

وكازاخستان، بصفتها الرئيس الحالي للمنظمة، سوف تولي أهمية كبيرة أيضا لتطوير البعد الاقتصادي والإنمائي للمنظمة، مع التركيز على تحقيق نتائج ملموسة رغم تواضعها، فضلا عن إضافة قيمة فعلية إلى جهودها. وفي إطار السلة الثانية من جدول أعمال المنظمة، فإننا نعتزم تركيز اهتمامنا على تنمية قدرات النقل العبر الكامنة للمنطقة الأوروبية الآسيوية، وممرات النقل القاري التي نرى أنها سوف تسهم في الجهود المبذولة من قبل الدول المشاركة لتجاوز الأزمة العالمية.

وتكتسب قضية الأمن البيئي في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أهمية فائقة. وفي هذا الصدد تشكّل مأساة بحر أرال تحديا كبيرا. وفي ذلك السياق، سوف تنصب جهودنا على التعاون الوثيق مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا ومع المركز الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لوسط آسيا.

وهناك آفاق للتعاون بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة في المجال المهم الجديد المتمثل في أمن الطاقة. ففي أثينا، وافقت الدول المشاركة في المنظمة على تكثيف الحوار حول قضايا أمن الطاقة، بما في ذلك إجراء المشاورات مع المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة، من أجل تحديد دور تكميلي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في هذا الشأن.

ونعتزم المضي في إيلاء أهمية كبيرة للسلة الثالثة من جدول أعمال المنظمة – البعد الإنساني. فاحترام الحقوق والحريات الأساسية للإنسان وحمايتها، وإرساء الديمقراطية

وكبح جميع أشكال عدم التسامح والتمييز، جزء لا يتجزأ من الأمن الشامل.

واستنادا إلى تجربتنا الإيجابية للغاية في ترسيخ السلام والتفاهم الدائمين في بلدنا، كازاخستان، التي تضم أكثر من ١٤٠ قومية، تدين بست وأربعين ديانة، فإننا نعتزم أن نجعل من التسامح والحوار ما بين الثقافات أولوية عليا لرئاستنا الحالية للمنظمة. وسوف يكون هذا هو الموضوع الرئيسي للمؤتمر الرفيع المستوى لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن التسامح وعدم التمييز، الذي يعقد في أستانا خلال يومي ٢٩ و٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٠. وتكتسي هذه المسألة أهمية خاصة في ضوء إعلان عام ٢٠١٠ السنة الدولية للتقارب بين الثقافات.

وفي سياق حقوق الإنسان والحريات الأساسية، فإنه لا مناص من كفالة التآزر الفعال بين أنشطة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وعمل المنظمات الدولية الأخرى، وعلى رأسها الأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان والمجلس الأوروبي والمنظومة الواسعة المرتبطة بها من الصكوك القانونية الدولية. وبوجه خاص، تتوقع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تعاونا وثيقا مع الهياكل ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة بشأن المسائل المتعلقة بالمساواة الجنسانية وسيادة القانون.

وأخيرا، فإن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بصفتها ترتيبا إقليميا أنشئ في إطار الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، سوف تواصل دورها باعتبارها مصدرا للخبرات للمنظمات الإقليمية الأخرى. فخلال العامين الماضيين، تبادلت المنظمة خبراتها مع الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية ومؤتمر التفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا الذي عقده المنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا. وخلال الشهور المقبلة، سوف تواصل منظمتنا حوارها النشط مع شركائها الآسيويين والشرق أوسطيين للتعاون، بما في ذلك اليابان التي تشغل الآن مقعدا في مجلس الأمن الدولي. وفي عام ٢٠٠٩، رحبت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بأستراليا بوصفها الشريك الثاني عشر لها في مجال التعاون. وفي ذلك ما يعكس عزم المنظمة على توسيع حوارها مع الشركاء بما يتجاوز نطاق مسؤوليتها، بهدف الحفاظ على السلام والأمن الدوليين.

ويتخلل رئاسة كازاخستان للمنظمة في عام ٢٠١٠ عدد من المناسبات الهامة التي تتضمن الذكرى السنوية الخامسة والثلاثين لإجازة وثيقة هلسنكي الختامية والذكرى السنوية الخامسة والستين لانتهاء الحرب العالمية الثانية والذكرى السنوية العشرين لكل من ميثاق باريس من أجل أوروبا جديدة، ووثيقة اجتماع كوبنهاغن المنبثق عن المؤتمر المعني بالبعد الإنساني. كما نحتفل بالذكرى السنوية الحادية عشرة لانعقاد آخر مؤتمر قمة للمنظمة في إسطنبول.

وللأسف، فإن العقد الأول من هذا القرن الجديد لم يجعل عالمنا مكانا أفضل أو أكثر أمانا. فقد غيرت مأساة ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ فهمنا المشترك للحرب. وأفرز الإرهاب الدولي للعالم أعداء بلا عناوين ولا جنسيات. كما تغير الهيكل الأمني لأوروبا. ورغم الجهود المستمرة، لا تزال أفغانستان مصدرا للإرهاب الدولي، إضافة إلى كونها موردا أساسيا للمخدرات غير المشروعة. وللأسف، لم تستمر الصراعات الطويلة المزمنة دون أن تحل فحسب، بل نشبت صراعات جديدة. كما شهدنا جميعا آثار الأزمة المالية الأشد خطرا على العالم. وحتى في البلدان الأوروبية المزدهرة اقتصاديا، تراجع التسامح العرقي والديني فيها.

وتندرج كل هذه القضايا في نطاق مسؤوليات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وتتطلب هذه المشاكل الحادة اهتماماً متضافرا من قبل قادة الدول المشاركة في

المنظمة. ولهذا السبب، اقترح الرئيس نور سلطان نزاربايف عقد مؤتمر قمة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في ٢٠١٠. وقد قدمت توصيات محددة بشأن عقد هذه القمة في وثائق الاجتماعات الوزارية المنعقدة في أثينا، وأيدها المجلس الدائم في فيينا. كما أيد قادة عدة دول – من بينها فرنسا والكرسي الرسولي وإيطاليا وتركيا والاتحاد الروسي ورابطة الدول المستقلة وإسبانيا – الاقتراح وأبدوا نشاطا ملحوظا في التحضير للقمة.

وخلال العام الحالي، تعتزم كازاخستان أيضا مواصلة ذلك التقليد الحسن الذي سنته وسبقتنا إليه اليونان، وذلك بدعوة وزراء خارجية الدول المشاركة في المنظمة لعقد اجتماع غير رسمي في ألماتي لمواصلة تبادلنا الحر للآراء في قضايا الساعة، فضلا عن الوصول إلى توافق في الآراء بشأن جدول أعمال وتوقيت مؤتمر القمة المزمع عقده. ونرى أن عقد هذه القمة سيكون بمثابة استجابة كاملة للأهداف النبيلة والجهود المستمرة للمجتمع الدولي برمته لضمان تحقيق الأمن الشامل الدائم الذي لا يتجزأ على مستوى العالم، إلى جانب تعزيز الثقة والتعاون بين الدول.

وأغتنم هذه الفرصة السانحة لي اليوم بصفتي الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، لأوجه نداء إلى الدول الأعضاء في مجلس الأمن راجيا منها إبداء بعد نظر استراتيجي وقيادة سياسية تأييدا لعقد القمة المقترحة، التي ستفتح عصرا جديدا في نمو واحدة من المنظمات الإقليمية الرئيسية.

وفي الختام أنوه إلى أن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، قد تمكنت عبر السنوات الخمس والثلاثين من عمرها، من إرساء نظام لا يضاهى للأمن الجماعي الشامل الذي لا يتجزأ. لكن للأسف، وكما ألمح الرئيس نور سلطان نزاربايف، فإن الموارد التاريخية الإيجابية للمنظمة لها حدودها. ولم يعد ممكنا اليوم الاستمرار بلا نهاية في رسم ما يسمى بالخطوط الحمراء، ولا لعب مباريات التعادل الصفري.

وقبل كل شيء، هناك حاجة اليوم إلى تحسين فعالية المنظمات الدولية وتمكينها من مواجهة التحديات الدولية الجديدة. وفي ضوء التهديدات والتحديات التي نواجهها اليوم، فإن هدفنا المشترك جعل المنظمة أكثر فعالية وجدوى. وفي هذا الصدد، تتجلى أهمية رؤية الرئيس نور سلطان نزاربايف لرئاسة بلاده لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وهو من دعاة رباعية القيم: الثقة والتقاليد والشفافية والتسامح. وينصب هدف رئاستنا للمنظمة حاليا على تحسين التفاعل والتكامل بين المنظمة والأمم المتحدة في مختلف المجالات. ويحدونا وطيد الأمل في الحصول على دعم وتعاون مجلس الأمن، والأمم المتحدة برمتها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد كانات سودابايف على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لمن يرغب من أعضاء المجلس في الإدلاء ببيانات.

السيد تشوركن (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أود أن أرحب بالسيد كانات سودابايف، الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ووزير الدولة ووزير الخارجية في كازاخستان. ونحن ممتنون للبيان الشامل الذي أدلى به.

وتشكل أولويات رئاسة كازاخستان الحالية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وفق توصيفها لمجلس الأمن، أساسا ملائما لتحقيق الأهداف التي نأمل في أن تنتقل بالمنظمة إلى مستوى جديد نوعيا. فجميعنا نتطلع إلى أن تكون تلك المنظمة أكثر فعالية وقدرة على تحقيق مصالح جميع الدول المشاركة فيها. ونرحب بمبادرة كازاخستان عقد

مؤتمر قمة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في عام ٢٠١٠. واعتزام الرئيس الحالي للمنظمة إدراج قضايا مثل المشاكل الحالية المتعلقة بالأمن والتسامح في أوروبا في جدول الأعمال أمر يستحق الدعم.

ومن وجهة نظرنا، نود أن نلقي الضوء على عدد من المسائل الرئيسية في جدول أعمال منظمة الأمن والتعاون في أوروبا التي تعتزم روسيا أن توليها اهتماما خاصا في عام ٢٠١٠، بما في ذلك في إطار مناقشات كورفو. ومن بين هذه المسائل تطوير الحوار بشأن المسائل العسكرية – السياسية، بما في ذلك تدابير بناء الثقة والأمن، وتحديث وثيقة فيينا لعام ١٩٩٩ بشأن تدابير بناء الثقة ومكافحة الإرهاب وخطر المخدرات.

والمهمة التالية هي إصلاح منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وتحويل جميع أعمالها إلى أساس معياري واضح ومتفق عليه بصورة جماعية، بما في ذلك اعتماد ميثاق للمنظمة؛ وترشيد عمل مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان وبعثاته الميدانية؛ والتصدي للفاشية الجديدة وكراهية الأجانب؛ وحماية حقوق الأقليات القومية؛ والاتفاق على مبادئ مشتركة لإدارة الصراع؛ وإجراء حوار حول حرية الحركة وتحرير أنظمة تأشيرات الدخول.

يؤيد الاتحاد الروسي التنمية المتعددة الأطراف وتحسين التعاون بين الأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع لها والآليات الإقليمية ودون الإقليمية، التي تحتل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا مكانة مهمة بينها. ويجب بناء هذا التنسيق على الأساس المتين لميثاق الأمم المتحدة والفصل الثامن منه على وجه الخصوص، مع مراعاة المزايا النسبية المتأصلة للمنظمة العالمية وآلياتها. والأمر غير القابل للتغيير هنا هو احترام الدور الرائد لمجلس الأمن في تحمل المسؤولية عن صون السلم والأمن الدوليين.

وقد أقامت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بوصفها آلية إقليمية، تعاونا وثيقا ومثمرا مع الأمم المتحدة بشأن طائفة كاملة من المجالات الرئيسية، أولها وأهمها الأمن وتسوية الصراعات الإقليمية. والمهمة الرئيسية للمنظمة هي كفالة الأمن المتكافئ وغير القابل للتجزئة لجميع الدول المشاركة. ونعتقد أنه ما زال يتعين تنفيذ هذا المبدأ الأساسي من مبادئ ميثاق الأمن الأوروبي. وفي هذا السياق، تحرص روسيا كل الحرص على تهيئة الظروف التي تمنع أي بلد من تعزيز أمنه على حساب بلد آخر.

ونأمل في أن يساعدنا تصور كازاخستان لعملها في رئاسة المنظمة، كما عرضه السيد سودابايف اليوم، في التغلب على حالات الأزمة التي واجهتها المنظمة خلال السنوات القليلة الماضية وفي جعلها تتكيف مع الحقائق الجديدة في العالم. وروسيا مستعدة للتعاون بشكل بناء مع الرئيس الحالي كازاخستان وجميع الدول الأخرى المشاركة بشأن هذه المسائل.

السيد أباكان (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، اسمحوا لي أن أرحب بالسيد كانات سودابايف، وزير الدولة ووزير الخارجية في كازاخستان، وأن أهنئه على توليه منصب الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وأشكره بحرارة أيضا على إحاطته الإعلامية اليوم بشأن أولويات كازاخستان للمنظمة في عام ٢٠١٠.

إن انتخاب كازاخستان لرئاسة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا جاء بوضوح نتيجة للتقدم الذي أحرزه ذلك البلد في بناء دولة حديثة ومستقرة تتطور بصورة مطردة، وكذلك إسهاماته في السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي، مثل إغلاق موقع سيميبالاتينسك للتجارب النووية والتخلي طواعية عن رابع أكبر ترسانة للقذائف النووية في العالم.

ورئاسة كازاخستان لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بعد ٣٥ عاما من توقيع وثيقة هلسنكي الختامية، هي أيضا مؤشر على توحيد المنطقة الأوروبية الآسيوية – الأطلسية في ظل مبادئ وقيم مشتركة. وهي تظهر كذلك أن الخط الرفيع الفاصل بين الشرق والغرب، داخل تلك المنظمة، آخذ في التلاشي تماما وأن المنظمة تصبح عن حق حيزا أمنيا واحدا ومنبرا فريدا للحوار بين ٥٦ بلدا تشترك في رؤى متماثلة.

وفي هذا السياق، نعتقد أن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ما زال لها دور رئيسي ينبغي أن تقوم به، وأن مفهومها الشامل للأمن سيستمر في الإسهام بصورة كبيرة في نزع فتيل الصراعات والخلافات في المنطقة الأوروبية الآسيوية. والمنظمة مهمة، بحق، في ظل الظروف والمتطلبات السائدة اليوم، باعتبارها أكبر منظمة أمنية إقليمية في المنطقة الأوروبية الآسيوية – الأطلسية، قائمة على مفهوم الأمن التعاوني الذي يشدد على الحاجة إلى زيادة التعاون بين الدول المشاركة من أجل الأمن المشترك.

والتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة أمر حاسم الأهمية بلا شك للوفاء بتلك المتطلبات. وتعتقد تركيا أن الفكرة الرئيسية لرئاسة كازاخستان التي تتلخص في أربع كلمات تبدأ بحرف التاء باللغة الإنكليزية – الثقة والتقاليد والشفافية والتسامح – مبدأ توجيهي قيم للتقدم لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وفي السياق ذاته وبغية تعزيز النقاش وتحقيق نتائج ملموسة، نشاطر الرئاسة قلقها إزاء عدم عقد مؤتمر قمة للمنظمة منذ المؤتمر الأخير الذي استضافته تركيا في اسطنبول في عام ١٩٩٩. وبالتالي، فإننا نؤيد هدف كازاخستان المتمثل في عقد مؤتمر قمة جديد في وقت لاحق من العام الحالي، بما في ذلك بالمساعدة في تلبية أي احتياجات لوجستية أو تنظيمية. وسيتيح المؤتمر بالتأكيد فرصة للتفكر مليا في مستقبل السلام والأمن في المنطقة الأوروبية الآسيوية وسيمثل احتفالا رمزيا بالذكرى السنوية لأحداث تاريخية بارزة شهدتها هذه العملية مثل انتهاء الحرب العالمية الثانية ووثيقة هلسنكي الختامية وميثاق باريس. وفي هذا الصدد، نؤيد اعتزام رئاسة كازاخستان تعزيز دور المنظمة في الهيكل الأمني لأوروبا. وسنتابع عن كثب تطور صيغة الحوار المتجددة المعروفة باسم عملية كورفو وسنسهم فيها.

ونؤيد أيضا أولويات الرئاسة المتمثلة في تعميق التعاون بشأن مكافحة الإرهاب والاتجار بالأسلحة والمخدرات والبشر عبر الحدود الوطنية؛ وزيادة إسهام منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في تحقيق أهداف قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)؛ وجهودها للإسهام في حل الصراعات التي طال أمدها. ونرحب، بصفة خاصة، بمبادرة الرئاسة استضافة مؤتمر بشأن منع الإرهاب في أستانا في تشرين الأول/أكتوبر.

تولي تركيا أهمية كبيرة أيضا للمبادرات الإقليمية الرامية إلى تحقيق استقرار الحالة في أفغانستان وترحب في هذا الصدد باعتزام كازاخستان زيادة مشاركة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بغية كفالة انتقال ذلك البلد إلى مستقبل يعمه السلام والتركيز على تحسين حماية حدود أفغانستان مع بلدان وسط آسيا.

اسمحوا لي أن أختم بياني بتحية كازاخستان مرة أخرى على توليها رئاسة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، متمنيا لها كل نجاح في هذه المسؤولية الجديدة. وستساعد تركيا كازاخستان في هذا المسعى على المستوى الثنائي وكذلك في إطار رئاسة المؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا، التي ستتسلمها من كازاخستان في حزيران/يونيه، لنبني معا جسرا بين المنظمتين ونسهم في وضع نهج شامل حقا حيال الأمن في المنطقة الأوروبية الآسيوية.

السيدة ديكارلو (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أرحب بوزير الخارجية سودابايف في المجلس وأن أهنئه على تولي منصب الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وأشكره على إحاطته الإعلامية الشاملة. والولايات المتحدة تود أن تؤكد له تعاوننا الكامل خلال العام المقبل.

في مناقشتنا المفتوحة المعقودة في الشهر الماضي (انظر S/PV.6257)، ناقشنا الأهمية البالغة لتنسيق الأمم المتحدة لجهود منع الصراعات وبناء السلام بعد انتهاء الصراع مع المنظمات الإقليمية. ونرحب بالشراكة الهامة بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة التي تتيح للمنظمتين الاستفادة من المزايا النسبية لكل منهما من أجل تعزيز السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي. واليوم، أود أن ألقي الضوء على بضعة أمثلة مهمة لهذا التعاون.

هناك تعاون نموذجي بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في منطقة البلقان. ففي كوسوفو، كانت المنظمة دعامة هامة لبعثة الأمم المتحدة في تعزيز الديمقراطية والحوكمة. ومثلما أعادت الأمم المتحدة تشكيل بعثتها وأعادت تركيز جهودها في كوسوفو، عدلت المنظمة دورها في إطار الجهود الدولية الشاملة. وكانت الانتخابات البلدية الناجحة التي أجريت في كوسوفو في العام الماضي أول انتخابات ديمقراطية تعقد في البلد دون مساعدة من المنظمة. وأكد المراقبون المحليون والدوليون أن الانتخابات كانت متسقة مع المعايير الديمقراطية. لقد كانت شهادة على العمل الرائع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في مساعدة شعب كوسوفو في بناء مؤسساته الديمقراطية.

وفي ما يتعلق بجورجيا، تضطلع المنظمة بدور هام، إلى جانب الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، في دعم الحوار عن طريق عملية جنيف. وتحث الولايات المتحدة كل الأطراف على المشاركة بنشاط ونهج عملي في عملية جنيف والاستفادة بشكل كامل من الإجراءات المتفق عليها لمنع الحوادث التي قد تزيد التوترات والتصدي لها. يجب أن نواصل العمل باتجاه استعادة وجود المنظمة في جورجيا ونحو حل سلمي طويل الأجل للصراع. وتعرب الولايات المتحدة مرة أخرى عن دعمها لسيادة جورجيا وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا.

ونرحب بالتعاون الوثيق المستمر للمنظمة مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ونشجعه. لقد استفادت المنظمة من خبرتها الكبيرة في تأمين وإدارة الحدود، وتدريب الشرطة ودعم الانتخابات الديمقراطية في مساعدة حكومة وشعب أفغانستان في تعزيز سيادة القانون. وخلال العام التالي للانتخابات الرئاسية وانتخابات مجالس المقاطعات في العام الماضي، تشاطرت المنظمة خبرتها بشأن طرق تحسين العملية الانتخابية مع الزعماء الأفغان.

ونتفق في الرأي مع استنتاجات مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع للمنظمة بضرورة إجراء إصلاحات عميقة ومستدامة لتعزيز قدرة ومصداقية الحكومة الأفغانية في إجراء انتخابات في المستقبل. ونشجع أفغانستان والمنظمة على بحث سبل تعزيز التعاون في هذا المجال وفي مجالات مثل النهوض بالمساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان وتدريب البرلمانيين.

وفضلا عن ذلك، نشيد بالتزام الرئيس الحالي للمنظمة بتعزيز تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) في إطار الجهود العالمية للتصدي لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار. كما نرحب بالتزام المنظمة بتنفيذ قرارات مجلس الأمن الأخرى بشأن الإرهاب وحماية المدنيين ومكافحة العنف الجنسي في مناطق الصراع.

ونلاحظ أن الرئيس شدد على أهمية التصدي للتهديدات البيئية. ونبقى ملتزمين بالعمل مع كل الدول المشاركة في ما يتعلق بهذه التحديات، بما في ذلك تغير المناخ وأمن الطاقة. إن إمدادات الطاقة المتنوعة التي يمكن الاعتماد عليها مهمة لأمن أوروبا. والمنظمة، بنهجها الشامل إزاء الأمن، مؤهلة بشكل جيد لإبراز الصلات بين الطاقة والأمن. واقترحت الولايات المتحدة تطوير آليات جديدة يمكن عن طريقها التعامل بفعالية على المستوى السياسي مع أي انقطاع محتمل للإمدادات.

أخيرا، نؤيد الجهود المتواصلة تحت مظلة المنظمة لحل الصراع حول ناغورني كاراباخ والوصول بكل الأطراف المعنية إلى توافق في الآراء بشأن مستقبل منطقة ترانسدنيستريا التابعة لجمهورية مولدوفا. وسنواصل العمل مع كل الدول المشاركة في عملية كورفو وتعزيز قدرتنا على مواجهة التحديات الأمنية في أوروبا والحيلولة دون نشوب صراعات جديدة.

والولايات المتحدة تشجع الحوار المتواصل وتعميق التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمة. ونحيي المنظمة على جهودها الهامة الكثيرة المبذولة حتى الآن.

السيد ماير هارتنغ (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أرحب بمعالي السيد كانات سودابابيف، الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وزير الخارجية في جمهورية كازاخستان، في المجلس اليوم. ونهنئ كازاخستان على تولي رئاسة أكبر منظمة للأمن في العالم في لحظة حاسمة في تاريخها.

وأود أن أشكر السيد الوزير على عرضه لبرنامج عمل وأولويات الرئاسة الكازاخستانية الحالية للعام المقبل. وتقترن قيادة هذه المنظمة المهمة بتحديات جسام ومسؤوليات كبار. وينطبق هذا بدرجة أكبر الآن مع إطلاق المنظمة لعملية كورفو لحوار أمني أوروبي في منطقتي أوروبا والمحيط الأطلسي وأوروبا وآسيا. والنمسا، بوصفها دولة مشاركة والبلد المضيف للمنظمة، تود أن تطمئن كازاخستان إلى تأييدها الكامل للجهود الرامية إلى تعزيز جدول أعمال المنظمة ولمساعي كازاخستان لكفالة إيلاء كل أبعاد عمل المنظمة الثلاثة اهتماما متساويا.

لقد أكد مجلس الأمن في الشهر الماضي مرة أخرى أهمية التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في منع وإدارة وحل الصراعات وفقا للفصل الثامن من الميثاق. واضطلعت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا على مر السنين بدور نشط دعما لتطبيق مبادئ الأمم المتحدة في مختلف المسائل الأفقية مثل مكافحة الإرهاب ومكافحة الاتجار بالبشر والمخدرات والأسلحة وتعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون والديمقراطية. ويسعدنا دعوة ممثلي الأمم المتحدة لمخاطبة المجلس الدائم للمنظمة في فيينا هذا العام. وفي هذا السياق، نقدر أيضا تقديرا بالغا الاهتمام الشخصي للأمين العام بزيادة التعاون والاتصالات الشخصية مع المنظمة.

تسهم مؤسسات المنظمة وبعثاتها الميدانية إسهاما كبيرا في تضييق الثغرات الأمنية الموجودة في منطقتي أوروبا – الأطلسي وأوروبا – آسيا. وتعزز بعثات مراقبة الانتخابات التي يضطلع بها مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع للمنظمة والبعثات الميدانية للمنظمة العاملة في الدول المشاركة الاستقرار الديمقراطي والأمن في تعاون وثيق مع وكالات وبعثات الأمم المتحدة ذات الصلة.

ونظرا لقرب كازاخستان الجغرافي والتاريخي، نرى أنها مؤهلة جيدا بشكل خاص للاقتراب بالصراعات التي طال أمدها في المنطقة من الحل السلمي. وفي هذا الصدد، نقدر تقديرا بالغا الانخراط الشخصي المبكر للرئيس الحالي وممثله

الخاص، السفير نورغالييف. وعلاوة على ذلك، نرحب بنية الرئاسة الكازاخستانية تعزيز إسهام المنظمة في عدم الانتشار النووي في ما يتعلق بالنظام ١٥٤٠ وفي حماية الحدود الأفغانية. إن المسألتين مهمتان لأمن المنطقة وتستحقان التزامنا الكامل.

وأود أن أؤكد للسيد الوزير أننا نتشاطر تماما تقييمه الإيجابي جدا لعمل المنظمة، كل من كلية موظفي إدارة الحدود في طاجيكستان ومركز تدريب إدارة الجمارك في قيرغيزستان. كما أن هناك أوجه تآزر مفيدة جدا بين أنشطة هاتين المؤسستين وعمل الاتحاد الأوروبي في مجال إدارة الحدود.

ولا يزال دور المنظمة في كوسوفو مثالا مهما على تكامل جهود إدارة الأزمات للأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأوروبي. وتود النمسا أن تشيد ببعثة المنظمة في كوسوفو على العمل المكثف والتنسيق مع أصحاب المصلحة الدوليين في التنظيم الناجح للانتخابات البلدية الأخيرة في كوسوفو.

ونقدر اقتراح حكومة كازاخستان عقد مؤتمر قمة للمنظمة في وقت لاحق من هذا العام. لقد استمعت باهتمام وتعاطف إلى مقترحات الوزير في ما يتعلق بالتحضير لذلك الحدث. وكما أكد وزير الخارجية النمساوي، مايكل شبيندليغر، للوزير خلال زيارته إلى فيينا في كانون الثاني/يناير، فإن النمسا مستعدة للمساهمة في التحضيرات اللازمة بغية إحراز تقدم جوهري بشأن قضايا مثل الصراعات طويلة الأمد ونظام معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا وأمن الطاقة وعدم الانتشار وتعزيز حقوق الإنسان، والتي ستكون بالغة الأهمية.

السيد ليو زنمين (الصين) (تكلم بالصينية): أرحب بمعالي السيد كانات سوداباييف، وزير الخارجية في جمهورية كازاخستان، في مجلس الأمن وأشكره على إحاطته الإعلامية عن أنشطة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وأتمنى لكازاخستان التوفيق خلال فترة رئاستها للمنظمة.

وإذ يتحمل مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، فإنه يجب أن يعزز تعاونه مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وهذا سبيل مهم يستطيع المجتمع الدولي عن طريقه توحيد جهود التصدي للأزمات والتحديات. وتؤيد الصين تعزيز التعاون بين مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية استنادا إلى الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

لقد نظم مجلس الأمن في الشهر الماضي مناقشة مواضيعية عن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في صون السلم والأمن الدوليين وأصدر بيانا رئاسيا (S/PRST/2010/1) جرى فيه إعادة التأكيد على أهمية وضرورة قيام الأمم المتحدة بتعزيز التعاون المتعاضد التكاملي على نحو متبادل.

إن الإحاطة الإعلامية التي قدمها اليوم وزير الخارجية سوداباييف إلى مجلس الأمن بشأن أنشطة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ستساعد على تعزيز التواصل والتنسيق بين مجلس الأمن ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وستحسن فعالية التعاون على صون السلم والأمن الدوليين. ونأمل أن يكون بمقدور منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، خلال رئاسة كازاخستان لها، أن تستفيد تماما من مزاياها ومواردها لتعزيز دور أكثر نجاعة وفعالية في صون السلم والاستقرار والأمن على الصعيد الإقليمي.

السيد بارهام (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشارك الزملاء في مجلس الأمن الترحيب في المجلس اليوم بوزير خارجية جمهورية كازاخستان، معالي السيد كانات سوداباييف. كما أود أن أشكره على إحاطته

الإعلامية الكاملة، التي تحدد أولويات كازاخستان بصفتها الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا خلال عام ٢٠١٠. فأهلا وسهلا به هنا في المجلس اليوم.

ويشكل هذا العام معلمة هامة لكازاخستان. فالدور المتميز للرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ينطوي على مسؤوليات هامة عن تعزيز وتجسيد مبادئ حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والديمقراطية، والحكم الرشيد، وسيادة القانون، التي تقوم عليها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وستتركز الأضواء حتما على مدى وفاء كازاخستان بتلك الالتزامات. وأمام كازاخستان فرصة هامة لإظهار نفسها باعتبارها دولة رائدة على الصعيد الإقليمي وطرفا فاعلا بارزا على الصعيد الدولي.

ونحن نتطلع إلى العمل مع كازاخستان لإحراز التقدم بشأن المسائل الرئيسية التي تواجه منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وعلى رأسها المناقشة بشأن مستقبل الأمن الأوروبي، والصراعات التي طال أمدها في مولدوفا والقوقاز، وتعزيز حقوق الإنسان وإرساء الديمقراطية. وتلك مسائل هامة ليس لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا فحسب، بل للأمم المتحدة أيضا.

ونرحب بتركيز كازاخستان على عملية كورفو، التي رسخت بشكل قوي الحوار بشأن مستقبل الأمن الأوروبي في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وذلك أمر صائب، بالنظر إلى اتساع نطاق العضوية في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وولايتها. وعلاوة على ذلك، من الأهمية بمكان أن يُفسر الأمن على نطاق واسع ويشمل مسائل مثل الطاقة والأمن وحقوق الإنسان والحكم الرشيد، إلى جانب المسائل المتعلقة بالأمن المباشر. ويجب على عملية كورفو أن تشمل جميع الأبعاد الثلاثة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بما يجسد الترابط الذي يتطلب نهجا شاملا فيما يتعلق بالأمن الأوروبي.

ولا تزال الصراعات التي طال أمدها أولوية قصوى. فقد استأثرت المسائل المستعصية على الحل في مولدوفا وناغورنو – كاراباخ وجورجيا باهتمام منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لعدة سنوات. ونشيد بالجهد والطاقة اللذين بذلهما السيد سودابابيف وممثله الخاص، السيد نورغالييف، للجمع بين مختلف الأطراف، ونتطلع إلى إحراز التقدم خلال عام ٢٠١٠. ويدل انخراط منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في جنوب شرق أوروبا على ما يمكن القيام به للمساعدة في حل مشاكل معقدة تشارك فيها أقليات وطنية، على الرغم من أن المجال لا يزال سانحا للقيام بالمزيد من العمل في هذه المنطقة أيضا.

وفيما يتعلق بجورجيا، لا نزال ملتزمين بمبدأ تواجد منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في إطار رصد دولي تمس الحاجة إليه للصراع، ولتجسيد مركز منظمة الأمن والتعاون في أوروبا باعتبارها رئيسا مشاركا لمحادثات جنيف. ونحث كازاخستان على مواصلة استكشاف جميع الخيارات التي ستمكّن من إعادة إنشاء تواجد منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في جورجيا، بما في ذلك في إقليم أوسيتيا الجنوبية. ونظل ملتزمين بسيادة جورجيا وسلامتها الإقليمية ضمن حدودها المعترف بها دوليا.

ونشيد بنية كازاخستان تعزيز عمل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في أفغانستان، التي تمثل أحد شركائها من أجل التعاون. ونتفق على أنه يمكن أن نقوم بأكثر من ذلك العمل لتعزيز الأمن على الحدود بين أفغانستان ودول منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في تلك المنطقة – أي تركمانستان وأوزبكستان و طاجيكستان.

وأخيرا، نلاحظ الأهمية التي توليها كازاخستان لعقد مؤتمر قمة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا خلال فترة رئاستها. وعلى نحو ما اتفق عليه وزراء منظمة الأمن

والتعاون في أوروبا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، إذا كان لا بد من عقد مؤتمر قمة، فإنه سيتطلب تحضيرا كافيا من حيث المضمون والطرائق.

وكما أبرز وزير الخارجية سوداباييف في إحاطته الإعلامية، فإن تعزيز حقوق الإنسان، والحريات الأساسية، والديمقراطية وسيادة القانون، تقع في صلب النهج الشامل الذي تتبعه منظمة الأمن والتعاون في أوروبا فيما يتعلق بالأمن. ونرحب بتأكيد وزير الخارجية على مواصلة إيلاء الأهمية لذلك البعد الإنساني في جدول أعمال منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. كما نرحب بتعهده في ١٤ كانون الثاني/يناير بالسعي إلى مواصلة التحرير السياسي، ونتطلع إلى إحراز المزيد من التقدم بشأن الإصلاحات المحلية في كازاخستان.

وسنواصل دعم جهود كازاخستان للوفاء بالتزاماتها المتعلقة بمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، فضلا عن التصدي للتحديات المقبلة بصفتها رئيس المنظمة.

السيد باربالیتش (البوسنة والهرسك) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أرحب بمعالي الوزير سوداباييف وأن أشكره على إحاطته الإعلامية بشأن خطط منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لعام ٢٠١٠. كما نشارك سائر أعضاء المجلس التقدم بالتهنئة له ولكازاخستان على توليها الرئاسة للعام الحالي. ويرحب وفد بلدنا بالأهداف الرئيسية التي تتوخى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تحقيقها في هذا العام. غير أنني، توخيا للإيجاز، أود أن أقتصر على الإدلاء ببعض التعليقات.

أولا، تشجعنا بصورة خاصة جهود المنظمة لمواصلة تحسين تعاونها مع الأمم المتحدة في منع نشوب الصراعات وإدارتها وتسويتها، وفقا للفصل الثامن من الميثاق. وتدرك البوسنة والهرسك على نحو خاص ما ينطوي عليه هذا التعاون من منافع وتعقيدات في مرحلة ما بعد الصراع، من حيث إرساء الديمقراطية، وإنشاء نظام عملي ومستقل لإدارة الانتخابات، والتعليم، وحقوق الإنسان، والتعاون الأمني الإقليمي. وعلى سبيل المثال، لا يزال يتعين علينا بذل جهد ينطوي على التحدي فيما يتعلق بصيانة الأسلحة الفائضة.

ثانيا، يمكن لتعزيز التعاون المذكور آنفا، علاوة على ذلك، أن يؤدي إلى مواجهة ومكافحة الإرهاب، بل يجب أن يفضي إلى ذلك. وفي الوقت ذاته، يمكن لهذا التعاون، بالإضافة إلى ذلك، أن يعمل على منع انتشار أسلحة الدمار الشامل على الصعيد العالمي. وفي ذلك السياق، فإن التنسيق المقبل لجهود منظمة الأمن والتعاون في أوروبا مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، وغيرها من وكالات الأمم المتحدة، يصبح هاما على نحو خاص.

ثالثا، من الجدير بالذكر أن عملية كورفو ستتواصل خلال عام ٢٠١٠. وهذه الاجتماعات غير الرسمية على المستوى الوزاري ينبغي أن تعزز تنشيط الحوار الإقليمي، فضلا عن الثقة، وفقا لقواعد منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومبادئها المتعلقة بالأمن في القارة وخارجها. ونتطلع إلى الحصول على المزيد من المعلومات بشأن تفاصيل جدول الأعمال.

وفي الختام، نود العودة إلى ملاحظاتنا بشأن التعليم. كما أثبتت بالفعل بعض البرامج التعليمية المدعومة من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا التي أُنشئت في البوسنة والهرسك منذ عام ٢٠٠٢، فإن التعليم لا يزال أداة هامة لتعزيز الأمن. وإذ يأخذ وفد بلدنا ذلك الأمر في الحسبان، يود أن يرحب بالجهود في مجال التعليم التي تنوي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تعزيزها في ظل رئاسة كازاخستان في عام ٢٠١٠.

السيدة فيوتي (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفنا أن نرحب في المجلس اليوم بوزير الدولة ووزير الخارجية في كازاخستان والرئيس الحالي لمنظمة الأمن

والتعاون في أوروبا، معالي السيد كانات سوداباييف. وأشكره على عرضه، وأحيي كازاخستان على تولي قيادة منظمة هامة للغاية.

وفي الشهر الماضي، أعاد مجلس الأمن التأكيد، في أول بيان رئاسي يصدره في عام ٢٠١٠ (S/PRST/2010/1)، على أهمية التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. ويشكل التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا مثالا ملموسا على الشراكة التي ساعدت في تعزيز السلم والأمن الدوليين. ونشيد بالعمل الذي قامت به منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، لا سيما أنشطتها لتشجيع الحوار السياسي وتعزيز القدرات الوطنية في جنوب شرق أوروبا، وأوروبا الشرقية، والقوقاز وآسيا الوسطى.

كما نلاحظ جهود منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لتعزيز قدرة أفغانستان على إدارة حدودها مع جيرانها في آسيا الوسطى. ونقدر ونشجع التنسيق الوثيق بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان.

كما ننوه بالدور الذي يضطلع المركز المعني بمنع نشوب الصراعات التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في مجالات الإنذار المبكر، ومنع نشوب الصراعات، وإدارة الأزمات، وإعادة التأهيل بعد انتهاء الصراع. ومن الأهمية بمكان أن يمتد نطاق التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمات مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ليشمل جميع مراحل الصراع. في هذا السياق نرحب بالأولويات التي حددتها كازاخستان لرئاستها لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، منوهين بصفة خاصة إلى الأهمية الخاصة التي أوليت للتوازن بين مجالات عمل المنظمة الثلاثة معاً – السياسي والعسكري، والاقتصادي والبيئي، ثم الإنساني، إضافة إلى حرصها على التصدي ليس لأعراض المشاكل الأمنية فحسب، بل لجذورها ومسبباتها كذلك.

ونتطلع قدماً إلى التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في مجال حفظ السلام والأمن الدوليين، متمنين لكازاخستان رئاسة موفقة.

السيدة أوغوو (نيجيريا) (تكلمت بالإنكليزية): أود الترحيب بالسيد كانات سوداباييف، وزير خارجية كازاخستان في المجلس، وأشكره على الإحاطة الإعلامية الوافية والمفيدة التي قدمها، ثم أهنئه بصفته رئيساً حالياً لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وواضح من الإحاطة الإعلامية المقدمة، أنه تقع على عاتق المنظمة مسؤوليات كبيرة في إطار الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، وأن قيادتها تصدت لهذه المسؤوليات بعزم أكيد. ونشير في هذا الصدد إلى استمرار التزام المنظمة بتأسيس وثيقة هلسينكي الختامية، وإلى جهودها المثمرة في المحافظة على ارتباط الدول الست والخمسين المشاركة في المنظمة بالقضايا الرئيسية الثلاث: الأمن البشري والجوانب السياسية العسكرية من الأمن، ثم القضايا الاقتصادية والبيئية.

كما نقدر الجهود المثابرة الهادفة إلى تحويل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى منتدى يتسم بالمصداقية في بسط الأمن العام في المنطقتين الأوروبية الأطلسية والأوروبية الآسيوية. ونشير إلى التزام المنظمة بمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل ومكافحة الإرهاب وغيرها من الجرائم عبر الوطنية. وتجدر ملاحظة مساهمة المنظمة في جهود حل الصراعات المزمنة في المنطقة، واستخدامها الوساطة والآليات السياسية في هذه العملية. كما نقدر إنجازاتها في مجال القضايا البيئية وأمن الطاقة، وكذلك في مجال حقوق الإنسان.

ولا ريب أن في الاستغلال الفاعل لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في مواجهة كبرى التحديات، ما يقدم

نموذجاً عملياً تحذو حذوه المنظمات الأخرى الإقليمية ودون الإقليمية في تضافر الجهود التي تبذلها من أجل تعزيز الأمن الشامل واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، فضلاً عن سعيها إلى زيادة مشاركة المجتمع المدني.

وفي اعتقادنا أن الرؤية التي تم توضيحها للتو، تبعث الاطمئنان على مستقبل واعد للمنظمة. ورغم ذلك، لا تزال هناك تحديات صعبة تتطلب تكثيف الحوار والعمل الشاق عليها. فدوننا مشكلة الصراعات المزمنة، وهناك قضايا إدارة الحدود، والأنشطة التجارية غير المشروعة، وهي جميعها قضايا تستلزم التصدي لها. ولكي تحقق منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أهدافها، لا بد لها من أن تتمسك بالتزامها بمفهومها عن الأمن في شموله وكماله غير المنقوصين. كما يتعين عليها الاستمرار في تعزيز تدابير بناء الثقة بين أعضائها والتنسيق معها في التصدي للجرائم عبر الوطنية وغيرها من مهددات الأمن والسلام المزمنة، بما فيها الصراعات بشأن الطاقة والمياه.

وفي السياق نفسه، ينبغي الثناء على اعتزام المنظمة مواصلة تعزيز قدراتها في مجال منع نشوب الصراعات، وتحسين مستوى تعاونها مع مجلس الأمن الدولي، وإيلاء اهتمام متكافئ للعناصر الثلاثة المكونة لمجمل جدول أعمالها. ونرى في سياق الدروس المستفادة، أنه يتعين على المنظمة خلق الفرص لتبادل المعلومات والتعاون مع المنظمات الإقليمية الأخرى في مكافحة الجرائم عبر الوطنية.

السيد مونغارا – موسوتسي (غابون) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر أيضاً معالي وزير خارجية كازاخستان ورئيس منظمة الأمن والتعاون في أوروبا على إحاطته الإعلامية المفصّلة. ونهنئه على توليه منصب رئاسة المنظمة، مع تقديرنا للمعلومات القيمة التي قدمها لنا، خاصةً برنامج عمل المنظمة لسنة ٢٠١٠. ونلاحظ بقدر كبير من الرضا أن هذه الأنشطة تتفق وأهداف ومبادئ الأمم المتحدة.

وأثني على أنشطة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في مجال منع نشوب الصراعات، لاعتقاد بلادي بأنها تساهم في بسط الاستقرار والسلام. وتستحسن غابون التعاون بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة في مجال السلام ومنع نشوب الصراعات، وفقاً لما نص عليه الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. ويحوز كذلك اعتزام المنظمة حفز تطبيق قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بمنع نشوب الصراعات على تأييدنا الكامل. فضلاً عن ذلك، نرحب بدور منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في استقرار الوضع في أفغانستان، بالتعاون مع الأمم المتحدة ووكالاتها المنتشرة هناك. كما تشجعنا مبادرات المنظمة الهادفة إلى تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحقوق الأقليات، وتسليط اهتمامها على الجانب الإنساني من أنشطتها. ويشكل تشجيعها للحوار بين الأعراق والتواؤم بينها، وكذلك محاربتها لجميع أشكال التمييز أمثلة للجهود الناجحة الهادفة إلى إحلال السلام الشامل في أفغانستان وغيرها.

وغابون، شأنها شأن المندوب الدائم لنيجيريا، تأمل أن ترى تعاوناً وثيقاً وتبادلاً للخبرات في مجال الاستقرار وإحلال السلام بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وغيرها من المنظمات الإقليمية الأخرى، لا سيما في أفريقيا.

السيد هيلر (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): يرغب وفدي بدوره في الترحيب بالسيد كانات سوداباييف، وزير خارجية كازاخستان، وشكره على المعلومات التي شاطرنا إياها عن التعاون بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأمم المتحدة، كما نشكره على الأولويات التي يسعى إلى تحقيقها بصفته رئيساً حالياً للمنظمة.

يوفر الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة الإطار الملائم لحفز مشاركة المنظمات الإقليمية في السلام والأمن الدوليين. ومما لا ريب فيه أن مجلس الأمن الدولي لجأ كثيراً خلال العقدين الماضيين إلى زيادة مستوى تعاونه مع المنظمات الإقليمية في قضايا السلام والأمن والتنمية.

وأظهرت المنظمات الإقليمية في أفريقيا وأوروبا خلال الأعوام الأخيرة الماضية، عزماً أكيداً على التصدي للصراعات الداخلية التي من شأنها التأثير على الأمن في قارتيها، إضافة إلى عزمها على تعزيز التنمية. وهذا هو الدور الهام الذي تؤديه منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بصفتها كياناً جغرافياً وسياسياً متنوعاً، يتولى إدارة تسع عشرة عملية مختلفة في مجال اختصاصه.

وقد عقد مجلس الأمن الدولي خلال شهر كانون الثاني/يناير مناقشة مواضيعية عن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في المحافظة على السلام والأمن. وأشرنا في ذلك الاجتماع، إلى أن من شأن أنشطة المنظمات الإقليمية، بما لها من آليات للتحذير من الصراعات ومنع نشوبها، أن تثبت أهمية دورها في المراحل المبكرة من الصراعات، مما يساعد على تجنب الإجراءات الواسعة التي يقوم بها المجتمع الدولي في مجموعه. كما شددنا على أن قدرة المنظمات هذه على تعزيز الحل السلمي للصراعات، ومعرفتها بجذور العوامل المسببة لها، تعطيانها ميزة نسبية. ولذلك، نرحب بجهود منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لمنع الصراعات وإدارة حالات الأزمة ومرحلتي ما بعد انتهاء الصراع والجهود الوطنية لإعادة الإعمار.

ونعتقد أنه من الأهمية بمكان أن تشجع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أعضاءها على التصديق على صكوك الأمم المتحدة ذات الصلة وعلى تنفيذ قرارات مجلس الأمن في مجالات مكافحة الإرهاب وعدم الانتشار. وتلك ممارسة حسنة يمكن أن تقتدي بها المنظمات الإقليمية الأخرى. ونعتقد أيضا أنه ينبغي كذلك التشجيع على التنفيذ الكامل لقرارات المجلس بشأن حماية النساء والأطفال، ونرحب باهتمام المنظمة بتعزيز علاقاتها مع الأمم المتحدة في مجالات حماية حقوق الإنسان وتعزيز سيادة القانون.

ونرحب كذلك بالجهود المبذولة لتعزيز البنية ذات القاعدة العريضة للتعاون الأمني بين بلدان منظمة الأمن والتعاون في أوروبا من خلال ما يسمى بعملية كورفو. وفي مجال الأمن أيضا، يبدو لنا أن تعاون المنظمة مع لجان مجلس الأمن ذات الصلة له أهمية خاصة، ولا سيما مع اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بشأن عدم الانتشار.

وختاما، أود أن أشير إلى أن هذه الصيغة للحوار الدوري بين مجلس الأمن ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا نموذج ينبغي استكشافه حيال المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى، مع الاستمرار في إيلاء اهتمام خاص للنهج الوقائية ونهج الإنذار المبكر وإدارة الأزمات ولمجالات التفاوض والوساطة والمصالحة بهدف تسوية الصراعات الإقليمية.

السيد تاكاسو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أنا أيضا أن أرحب ترحيبا حارا بوزير الخارجية، معالي السيد كانات سودابابيف، وأن أشكره على إحاطته الإعلامية المفيدة بشأن المسائل ذات الأولوية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. واليابان، بوصفها شريكا متعاونا مع المنظمة وصديقا وفيا لكازاخستان، تود أن تهنئه وأن تقول إننا نعلق آمالا كبيرة على الرئيس الحالي بخصوص جهوده في قيادة المنظمة. وأتمنى له كل التوفيق بتلك الصفة وفي جهوده الاستباقية للإسهام في السلام والاستقرار في أوروبا والقارة الأوروبية الآسيوية برمتها.

يرتبط الأمن في المنطقة الأوروبية ارتباطا عضويا بالأمن في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ. ومن الضروري أن

تتصدى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا للتهديدات العالمية عبر التعاون الوثيق بين أوروبا وآسيا. والشراكة من أجل التعاون تمثل إسهاما طيبا في توسيع نطاق الشواغل الأمنية للمنظمة. ومن الأمثلة البارزة لهذا الاعتماد المتبادل مشاركة المنظمة المتزايدة في تحقيق الاستقرار في أفغانستان.

ونحن نقوم، من جانبنا، بالكثير من الأمور، بما في ذلك إسهامنا في العام الماضي في خمسة مشاريع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا لتحسين القدرات الأمنية الأوسع لبلدان وسط آسيا التي تشترك في حدود مع أفغانستان. وتساعد هذه المشاريع على تعزيز السلام والاستقرار في ذلك البلد، وكذلك في منطقة وسط آسيا الأوسع.

وتعتقد اليابان أنه يمكن التعامل بفعالية مع جدول الأعمال الأمني الشامل والمتعدد الأبعاد لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بالتركيز على الأمن البشري وعلى منظور يقوم على مركزية الإنسان. وقد شاركت شخصيا في تنظيم عدة مبادرات لتعزيز الأمن البشري في أنشطة المنظمة. واليابان تقدر الاهتمام القوي والتعاون الوثيق من جانب المنظمة في الترويج لمنظور الأمن البشري بشأن مسائل مثل المصالحة العرقية وحركة الأشخاص والاتجار بالبشر والتدهور البيئي. ونؤيد وندعم بقوة جدول أعمال الأولويات الذي عرضته كازاخستان وتركيزه القوي على البعد الإنساني.

وتشيد اليابان أيضا بالدور الهام لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في دعم عملية التحول الديمقراطي في مناطق أوروبا وآسيا. ونتعاون بنشاط في تيسير إجراء انتخابات حرة ونزيهة في الكثير من بلدان المنظمة، بما فيها أوكرانيا، عن طريق إرسال مراقبين للانتخابات.

أود أن أشدد على القيمة الخاصة للحوار الدوري بين مجلس الأمن ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وهو أمر ذو نفع متبادل ويدعم فيه الجانبان بعضهما بعضا. اسمحوا لي أن أعيد التأكيد على التزام اليابان بالتعاون الوثيق مع المنظمة وبدعم رئاسة كازاخستان. ونأمل في عمل تحضيري جيد لعقد مؤتمر قمة ناجح.

السيد لوكويا (أوغندا) (تكلم بالإنكليزية): يرحب وفدي أيضا بمعالي السيد كانات سودابييف، الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ووزير خارجية جمهورية كازاخستان، في المجلس. ونهنئه على توليه رئاسة المنظمة ونشكره على إحاطته الإعلامية الثاقبة بشأن أولويات وخطط عام ٢٠١٠.

أصبح من الواضح بشكل متزايد أن صون السلام والأمن الدوليين مسؤولية مشتركة ينبغي أن تضطلع فيها الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الأخرى مثل منظمة الأمن والتعاون بأدوار حاسمة الأهمية. ونتفق مع الوزير في رأيه بأن الاستفادة المثمرة من إمكانات المنظمة يمكن أن تكمل جهود الأمم المتحدة، ومجلس الأمن على وجه الخصوص، في التصدي للتهديدات التي تحيق بالسلام والأمن الدوليين. ولذلك، فإن أوغندا تواصل حث الأمم المتحدة على تعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بغية الاستفادة من نقاط قوة كل منها وإسهاماتها في ذلك المسعى الجماعي.

ونرحب بالتقدم الذي أحرزته الدول الأعضاء في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا على مدار العقدين الماضيين في مجال الأمن. ونرحب كذلك باعتزام الرئيس الحالي للمنظمة تعزيز دورها في هيكل الأمن الأوروبي، بما في ذلك مواصلة صيغة الحوار المتجددة بشأن الأمن في إطار عملية كورفو. ونشيد بالوزير لجهوده التي نثق بأنها ستساعد على تعزيز الشراكة والتعاون في منطقة المنظمة.

بينما لا تزال هناك حاجة واضحة للتعامل مع التحديات والمشاكل الأمنية التقليدية التي ما زالت بلا حل، يتعين أيضا إيلاء اهتمام للتهديدات الجديدة والتحديات

الناشئة. وفي ضوء الطابع المتعدد الأبعاد للأمن في العالم، لا بد من ابتكار استراتيجيات جديدة للتصدي للتهديدات العابرة للحدود الوطنية مثل الإرهاب والاتجار بالبشر والمخدرات وجرائم الفضاء الإلكتروني. وفضلا عن ذلك، وكما سبق القول في اجتماع وزراء خارجية منظمة الأمن والتعاون في أوروبا المعقود في أثينا، فإن أجزاء من منطقة المنظمة ما زالت مبتلاة بصراعات وتوترات عرقية طال أمدها وبتراعات حدودية لا تجد حلا. وبالإضافة إلى ذلك، أصبحت تهديدات جديدة مثل أمن الطاقة والهجرة غير الشرعية وتزايد عدم الاستقرار في مناطق متاخمة لمنطقة المنظمة، مثل أفغانستان، شواغل أمنية محتملة، ليس لدول المنظمة فحسب، ولكن للمجتمع الدولي أيضا.

ونرحب بالنهج الإقليمي الذي تعتزم منظمة الأمن والتعاون في أوروبا التركيز عليه، ولا سيما بخصوص تعزيز قدرة أفغانستان على إدارة حدودها مع جيرانها في آسيا الوسطى، بما في ذلك من خلال تدريب الموظفين الأفغان. ونحن مقتنعون بأنه بتشجيع التعاون الإقليمي، ستتعزز فرص أفغانستان وبلدان المنطقة كثيرا في التعامل مع التحديات الأمنية المشتركة، الأمر الذي سييسر في الوقت ذاته النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية. غير أن تنسيق أنشطة المنظمة ومواءمتها مع أنشطة الهيئات الأخرى سيظل عاملا حاسما لتفادي الازدواجية في الجهود. ولذلك نرحب بنية المنظمة إطلاق مبادرة بالتنسيق الكامل مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وكيانات الأمم المتحدة الأخرى.

وندعو المنظمة إلى تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى، وبصفة خاصة إلى العمل على نحو وثيق مع الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الأخرى لمواجهة هذا التهديد الجديد للأمن الإقليمي والعالمي. كما نشجع المنظمة على إقامة صلات وتشاطر الخبرات مع الاتحاد الأفريقي، الذي يعمل بالفعل من أجل إنشاء هيكل شامل للسلام والأمن في القارة. ونرحب بالإعلان الوزاري للمنظمة بشأن عدم الانتشار، الذي اعتمد في أثينا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، والذي يمثل خطوة إيجابية باتجاه زيادة إسهام المنظمة في تحقيق غايات القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

وأخيرا، نشكر مرة أخرى الرئيس الحالي للمنظمة على إحاطته الإعلامية بشأن الأولويات والخطط لعام ٢٠١٠.

السيد سلام (لبنان): أود أولا أن أنضم إلى زملائي في الترحيب بمعالي السيد كانات سودابييف، وأشكره على حضوره بيننا اليوم وعلى مداخلته الهامة. واسمحوا لي أن أتقدم بخمس ملاحظات.

أولا، أن نعتبر اجتماعنا اليوم نموذجا لأهمية تطوير العلاقة بين منظمتنا، منظمة الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية وتلك دون الإقليمية، لا سيما في ضوء نتائج المناقشة الموضوعية التي عقدناها في هذا المجلس خلال الشهر الماضي والتي أكدت على أوجه التكامل فيما بين هذه المنظمات. ثانيا، نحيي الدور الذي تقوم به منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في مجال الدبلوماسية الوقائية للمساعدة في احتواء النزاعات ومنع انتشارها، والذي يدل على وجه من أوجه القيمة المضافة التي تتمتع بها المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. ثالثا، نرحب بالدور الذي تقوم به المنظمة في المساهمة في التصدي لمجموعة من الأزمات، ولا سيما لجهة السعي لدعم الاستقرار، كما في أفغانستان وعلى أكثر من صعيد. رابعا، إننا ندعو إلى تعزيز الحوار والتعاون بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ونظيراتها من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، من جهة، وبين هذه المنظمات والأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، من جهة أخرى.

خامسا وأخيرا، أؤكد على أهمية تطوير هذا الحوار فيما يتعدى قضايا منع انتشار أسلحة الدمار الشامل ومكافحة الإرهاب، إلى قضايا حقوق الإنسان وسيادة

القانون، ونخص ضرورة تعزيز الحوار بين الثقافات والأديان كما في المبادرة إلى الدعوة إلى عقد مؤتمر رفيع المستوى في آستانة، كازاخستان، يومي ٢٨ و ٢٩ حزيران/يونيه. وكذلك يهمنا أن نشير إلى أهمية التركيز على التعليم في إطار ضرورة التصدي لجذور الأزمات. وفي الختام، أود أن أجدد لكازاخستان، ثقتنا في دورها القيادي في هذه المجالات كلها.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل فرنسا.

أود أن أرحب بالرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، معالي السيد كانات سودابايف وزير الخارجية ووزير الشؤون الخارجية في جمهورية كازاخستان، وأشكره على إحاطته الإعلامية. نحن نتشاطر تماما آراءه بشأن العلاقة بين المنظمة والأمم المتحدة، والتي نتمنى تعزيزها.

تؤيد فرنسا بشكل خاص الحوار بشأن مستقبل الأمن في أوروبا في إطار عملية كورفو، التي أشار إليها الرئيس الحالي للمنظمة. لقد ذكر الرئيس الفرنسي نيكولاي ساركوزي موقفنا في هذا الشأن في مناسبات عديدة. ونأمل أن نرى العملية تفضي إلى تحسن الأمن في أوروبا لكل من الدول والمواطنين الأفراد، وبما في ذلك كل بلد معني، من فانكوفر إلى فلاديفستوك.

إن الأفكار الواردة في مشروع معاهدة بشأن الأمن الأوروبي وزعته روسيا في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر تمثل مساهمة مهمة في هذه المناقشة. وإن الأسئلة التي طرحها النص تطابق تلك التي يجري النظر فيها في إطار عملية كورفو بشأن احترام حق كل دولة في اختيار طريقتها الخاصة لكفالة أمنها. وفي هذا الصدد، تؤيد فرنسا تماما الاقتراح الذي قدم للتو بعقد قمة للمنظمة هذا العام، ينبغي أن يكون هدفها إعادة التأكيد على صلاحية التزامنا بموجب وثيقة هلسنكي الختامية وإرادتنا المشتركة لمنع وحل الصراعات عن طريق التعاون وضمان احترام حقوق الإنسان والتصدي للتهديدات المشتركة.

إننا قد خلّفنا وراءنا مفهوم الكتلتين المتواجهتين منذ عهد بعيد، لكن الأزمات مستمرة. يجب أن تكون منظمة الأمن والتعاون في أوروبا حاضرة لحلها ومنع حدوث أزمات أخرى. يجب أن نعمل على أعلى مستوى ممكن لصياغة هيكل أمني متجدد، ينبغي أيضا أن تشارك فيه المنظمات الأخرى، خاصة منظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي.

تضطلع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بدور مهم في استقرار حدود أفغانستان، وخاصة في تدريب حرس الحدود الأفغان. وهذا مثال جيد على التعاون الناجح بين المنظمة والأمم المتحدة، ونأمل أن يكون مثالا جيدا لما يمكن أن تسهم به الرئاسة الكازاخستانية للمنظمة في المنطقة.

تجد المنظمة قيمتها الكاملة في رؤيتها الشاملة للأمن والتعاون. وأحيي التزام القيادة الكازاخستانية بالنظر إلى البعد الإنساني للمنظمة باعتباره إحدى أولويات جدول أعمالها. ويجب أن يواصل مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع للمنظمة الاضطلاع بدور مهم، خاصة في مراقبة الانتخابات. واستقلاليته هي مصدر قوته ويجب صونها.

وفي الختام، يجب أن تعمل المنظمة أيضا من خلال التنسيق الوثيق مع المنظمات الدولية والإقليمية. وحضور الرئاسة الكازاخستانية في مجلس الأمن شهادة على أهمية التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، الذي ترحب به فرنسا.

استأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة إلى السيد سودابايف كي يرد على الملاحظات والأسئلة التي طرحت.

السيد سودابايف (تكلم بالروسية): أشكركم، سيدي، على كلماتكم الطيبة بشأن بلدي وإيمانكم بنجاح رئاسة كازاخستان لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

أشعر بامتنان خاص للتأييد الذي أعرب عنه كل أعضاء مجلس الأمن للاقتراح الذي طرحه الرئيس نزاربايف، بصفته رئيس الدولة التي تتولى رئاسة المنظمة هذا العام، بعقد قمة لمنظمتنا. وأشكر كل المتكلمين على دعمهم وتحليلهم المتعمق للحالة في منطقة مسؤوليتنا المشتركة وتأييد أولويات رئاسة كازاخستان الحالية للمنظمة.

ويحدوني الأمل أن تعطي جلسة مجلس الأمن اليوم قوة دفع جديدة وكبيرة لزيادة تعزيز التعاون بين المنظمة والمجلس، وتقدم إسهاما جديرا في الهدف النبيل المتمثل في تعزيز الأمن والتفاهم المتبادل في تلك المنطقة الجغرافية الضخمة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٣٠.